اقتصاد

«تجارة الرصيف» ملاذ الليبيين

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

يتسارع انتشار «تجارة الأرصفة» في الشوارع الليبية، حيث تحولت الميادين إلى أماكن لبيع البضائع والملابس والخضروات والفواكه والمأكولات الشعبية في العاصمة طرابلس وسط تزايد البطالة وتدهور الوضع الاقتصادي مع إقفال الحقول النفطية، وانتشار الغلاء في الأسعار، وتدهور القوة الشرائية للدينار.

ومن أمام جزيرة سوق الثلاثاء في طرابلس، يشرح البائع عبد العظيم الحسناوي لـ«العربي الجديد» أنه يقوم ببيع التمور في النهار وفي الليل يبيع الشاي في طريق الشط، مؤكداً أنّ الظروف المعيشية أصبحت تخنق المواطن، إذ إنّ الراتب لا يكفي أسبوعاً لتوفير نفقات أسرة مكونة من ثلاثة أشخاص. ويقول عياد بن ناجي وهو بائع متجول لبيع أرغفة الخبز، إنّه يعمل موظفاً حكومياً براتب شهري لا يتعدى 780 ديناراً (الدولار= 4,79 دنانير) وهو مبلغ لا يكفي لسداد قيمة الإيجار بقيمة ألف دينار، مضيفاً أن بيع الخبز في الطرقات والميادين وأحياناً بيع لترات من حليب الأبقار يساعده في توفير مستلزمات أسرته، خصوصاً بعد ارتفاع الأسعار.

ويلجأ الشاب وسام الخويلدي إلى نصب خيمة في شارع في منطقة سوق الجمعة لبيع الملابس. ويلفت لـ«العربي الجديد» إلى أنه خريج كلية العلوم قسم الجيولوجيا، لكنّه لم يستطع الحصول على فرصة عمل منذ عام 2015 ولذلك يعمل بائعاً على الرصيف أو في الأسواق الأسبوعية لغرض توفير مصروفه اليومي.

ويعرب أستاذ الاقتصاد في جامعة غريان، عبد الحكيم عامر غيث، عن أن انخفاض دخل الفرد من ضمن أحد أسباب نمو الاقتصاد السفلي خارج سيطرة الدولة. ويشرح لـ «العربي الجديد» أن ظاهرة العمل التجاري من دون تراخيص إحدى سمات الاقتصاد الليبي حالياً، موضحا أن سبب ذلك يرجع إلى جمود مداخيل الأفراد التي لم تشهد أي تغيير على الرغم من وعود الحكومة برفع سقف الرواتب بموازاة صعود التضخم.

ويلفت غيث إلى أن المواطن يبحث عن لقمة العيش لتحسين وضعه المعيشي مع انخفاض دخله الحقيقي بنسبة 71 في المائة نتيجة تغيير سعر الصرف.

ويفسر المحلل الاقتصادي حسين البوعيشي انتشار تجارة الأرصفة بغياب دور الدولة في توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية خلال السنوات العشر الماضية. ويقول لـ «العربي الجديد» إنه مع ندرة السلع نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا والغلاء في أسواق السلع، لجأ المواطن إلى نشاطات تجارية موازية لغرض توفير مصروف يومي للأسرة مع ارتفاع معدلات الفقر في ليبيا. ويشدد على سيطرة الاقتصاد غير الرسمي على 90 في المائة من الاقتصاد الليبي، موضحا أن المواطن يبحث عن عمل آخر لزيادة دخله، وسط تصاعد التضخم، خصوصاً مع وصول سعر قنطار الدقيق إلى ما يعادل 62 في المائة من قيمة الحد الأدنى للأجور.

وتزايد اقتصاد الظل منذ منتصف التسعينيات ثم تفاقم عقب اندلاع الثورة في 2011. ويتمثل اقتصاد الظل في ظهور أسواق موازية للسوق الرسمي، ومن ذلك المحال التجارية المخالفة وغير المرخصة التي لا تدفع ضرائب ولا فواتير الكهرباء، والباعة المتجولين في الأسواق الشعبية، وسيارات الأجرة غير المرخصة، والمزارعين الذين يقومون بإنتاج السلع في مزارعهم الخاصة، بالإضافة إلى الصيد الجائر وتهريب المحروقات.

(جاد غاو/ فرانس برس)

كوفيد يهدد نمو الصين

تتزايد التحذيرات من أن فحوص فيروس كورونا الجماعية لسكان الصين قد تسبب ضرراً أكبر لاقتصاد البلاد، التي تعهدت بمواصلة تطبيق سياسة «صفر كوفيد» الصارمة رغم تأثيرها على النمو وإذكائها الغضب الشعبيّ. اتخذ قادة الصين نهجاً متشدداً للقضاء على تفشي الفيروس، وقد فرضوا إغلاقاً في شنغهاي، أكبر مدن البلاد وأحد محركات نموها الاقتصادي الرئيسية، وفرضوا تدابير تقيّد الحركة في بكين إثر رصد عشرات الإصابات الجديدة. وتوقع محللو شركة نومورا الاستشارية أنّ فحص نصف سكان أكثر دول العالم اكتظاظاً مرة كلّ ثلاثة أيام سيكلف حوالي 0,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سيكلف إخضاع 90 في المائة من السكان لاختبار كلّ يومين 2,3 في المائة من الناتج.

أخبار

مخاطر تخلف روسيا عن سداد ديونها

ما زالت الأسواق العالمية تتعامل مع احتمالات تخلف روسيا عن سداد الديون الخارجية على أنها وشيكة الحدوث، رغم سداد موسكو ديوناً في اللحظات الأخيرة الأسبوع الماضي. ووفقا لتقرير وكالة بلومبيرغ السبت،

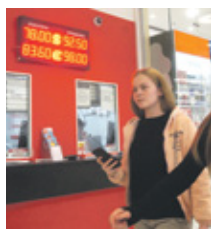

فإن السندات الروسية عالقة عند مستويات متعثرة، واحتمالات التخلف عن السداد لسندات خمس سنوات بلغت نحو 87 في المائة، وهي أقل مما كانت عليه في إبريل/نيسان، لكنها لا تزال مرتفعة. وقالت الخبيرة المالية إيلينا دالي، من إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في إدارة الديون السيادية، إن «روسيا ستتخلف عن سداد ديونها في نهاية المطاف».

زيادة إنتاج النفط في سلطنة عمان

ارتفع إنتاج سلطنة عمان من النفط الخام والمكثفات النفطية بنسبة 8,7 في المائة بنهاية شهر مارس/ آذار الماضي، ليبلغ 93 مليونا و304 آلاف و400 برميل مقارنة بـ85 مليونا و825 ألفا و800 برميل بنهاية شهر مارس للعام 2021. وأوضحت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان، السبت، أن إنتاج النفط الخام وحده ارتفع بنسبة 12,2 في المائة خلال هذه الفترة، بينما انخفض إنتاج المكثفات النفطية بنسبة 2,7 في المائة بنهاية مارس الماضي مقارنة بنهاية شهر مارس 2021.

نمو التسوق الإلكتروني في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات، صدرت السبت عن هيئة الإحصاء الكورية الجنوبية، أن التسوق عبر الإنترنت سجل ثاني أعلى مستوى له في مارس/ آذار، على خلفية ارتفاع الطلب على خدمات توصيل الطعام وخدمات السفر وسط التعافي الاقتصادي. وبلغت قيمة معاملات التسوق عبر الإنترنت 17,2 ترليون وون (13,6 مليار دولار) في مارس، بزيادة قدرها 11,1 في المائة عن نفس الشهر من العام السابق.

الصومال يطلب تمديد برنامج صندوق النقد

قالت لورا جاراميلو، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في الصومال، إن الحكومة الصومالية طلبت من الصندوق تمديد دعمه المالي ثلاثة أشهر حتى 17 أغسطس /آب. وأضافت السبت أنه: «من المتوقع أن يوفر التمديد الوقت المطلوب لتأكيد التفاهمات السياسية مع الحكومة الجديدة بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية». وكان الصندوق قد حذر من أن تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية في الصومال يهدد تجديد برنامج دعم الميزانية، الذي تبلغ قيمته قرابة 400 مليون دولار وينقضي أجله تلقائيا هذا الشهر.

أوروبا تسعى لمنع تدفق نفط روسيا إلى أسواق بديلة

لندن ـ **العربي الجديد**

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى توجيه ضربة قاسية إلى صناعة النفط الروسية. إذ أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، الأربعاء، عن حزمة عقوبات جديدة مقترحة، وقد ركزت العناوين الرئيسية إلى حد كبير على حظر استيراد النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة الروسية. إلا أن الضربة الثانية هي الأكثر تأثيراً على النفط الروسي، وفقاً لتقرير وكالة بلومبيرغ الأميركية، إذ تريد بروكسل أيضاً منع روسيا من إيجاد أسواق بديلة، وذلك عبر حظر استخدام الشركات الموجودة في الاتحاد الأوروبي لبيع نفطها إلى دول ثالثة مثل الهند والصين. وتلفت الوكالة الأميركية إلى أن الخطوة الثانية تعني حظر شراء النفط الخام والمنتجات البترولية أو استيرادها أو نقلها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إذا كانت روسيا منشأها أو جرى تصديرها منها. كما يُحظر تقديم المساعدة الفنية، أو خدمات السمسرة، أو التمويل، أو المساعدة المالية، أو أي خدمات أخرى متعلقة بالحظر.

ويُحظر النقل، بما في ذلك من خلال عمليات النقل من سفينة إلى أخرى، إلى دول أخرى من النفط الخام والمنتجات البترولية المنتجة في روسيا أو جرى تصديرها منها، بواسطة أي سفينة مسجلة تحت علم دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أو مملوكة أو مستأجرة، تُشغّل أو يُتحكم فيها بطريقة أخرى من قبل أحد مواطني دولة عضو.

إلا أن هذه المهمة ليست سهلة، إذ لا يزال الانقسام يسيطر على الموقف الأوروبي، وظهر ذلك جلياً خلال مفاوضات صعبة الجمعة بين أعضاء الاتحاد، لم تفض إلى اتفاق على حزمة جديدة من العقوبات على روسيا، حسب ما قالت مصادر دبلوماسية عدة لوكالة فرانس برس، في ظلّ رفض المجر اقتراح حظر واردات النفط الروسي.

يلحظ المشروع المقترح الأربعاء على دول الاتحاد الأوروبي وقف واردات النفط الخام في غضون ستة أشهر، والمنتجات المكررة بحلول نهاية العام 2022. ويمنح المشروع استثناء لمدة عام حتى نهاية العام 2023 للمجر وسلوفاكيا. واعتبرت المجر وسلوفاكيا مدة هذا الاستثناء غير كافية، وطلبت جمهورية التشيك الاستفادة منه. وأشارت المصادر الدبلوماسية إلى أن هذه المدّة عُدّلت إلى نهاية العام 2024 في الصيغة الجديدة للمشروع.

اقتصاد الناس

مصر تستعد لإلغاء دعم رغيف الخبز

تتجه مصر نحو رفع الدعم عن رغيف الخبز، في مقابل تحويله إلى دعم نقدي للمواطنين المستحقين، وذلك في خطوات متسارعة تثير الخوف من خفض اجتماعية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

خفّضت وزارة التموين المصرية حصص المخابز من الدقيق المدعوم، بنسبة 30 في المائة عن الحصص المقررة يومياً. إذ بدأت إدارات التموين في المحافظات، توزيع أجولة (شوالات) الدقيق المدعوم، بعد تخفيض أعدادها منذ أيام، مستغلة انخفاض الاستهلاك مع إجازة العيد الطويلة، التي تنتهي اليوم الأحد، مع توقف العمل في الإدارات أثناء فترة الإجازة الرسمية. وأكد عدد من أصحاب المخابز، لـ «العربي الجديد»، أن خفض حصص الدقيق صدر بتعليمات إدارية، حيث فوجئوا بأن مكاتب وزارة التموين وجهت الموزعين بالكميات الجديدة لكل مخبز، داعية إلى الالتزام بتصنيعه وبيعه بالسعر المعتاد 5 قروش للرغيف. وقالت المصادر إن الوزارة تتجه إلى توحيد نظام العمل بين الأفران التي تبيع الخبز المدعم وكذا تلك الخاصة، بما يعني رفع الدعم عن الدقيق المستخدم في الأفران، وتحويل الدعم العيني إلى نقدي، مع بداية العام المالي، مطلع يوليو/تموز المقبل، على أن تصبح المنافسة مفتوحة بين المخابز في مجال تصنيع وبيع الخبز بأنواعه.

وأكدت المصادر أن حامل بطاقات شراء الخبز، سيحصل على قيمة الدعم، بنفس عدد الأفراد على البطاقة المخصصة حالياً، والمحددة بعدد 5 أرغفة لكل فرد، وبواقع 50 رغيفاً كحد أقصى يومياً لكل بطاقة. وكانت الحكومة قد بدأت مطلع العام الحالي، دراسة تحويل دعم الخبز إلى دعم نقدي، وتعهدت بإعلان نتائج الدراسة في مارس/ آذار الماضي، وجاءت أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا لتؤجل المناقشات وتضيف أزمة غذائية جديدة في مصر، التي فقدت 82 في المائة من مواردها السنوية من القمح المستورد من البلدين المتحاربين.

وتسببت الحرب في ارتفاع قيمة الواردات المصرية بما يوازي الضعف، من 3 مليارات دولار إلى 5,7 مليارات دولار، مع ارتفاع أسعار القمح والشحن والتأمين على الواردات. وتسعى الحكومة إلى تحرير سوق الخبز، بضغوط من صندوق النقد الدولي، رغم مخاوفهما من أن يؤدي القرار إلى اضطرابات داخلية، بينما يؤيد البنك الدولي والمجموعة الاقتصادية في الحكومة تحويل الدعم العيني إلى نقدي، للحد من تفاقمه سنوياً، والسيطرة على الفساد المحيط بعمليات التوزيع والتصنيع، التي تهدر أموال الدولة وتحوّل كميات هائلة من الخبز إلى علف للحيوانات.

وصرح علي مصلحي، وزير التموين الذي يعتبر من أكبر داعمي مشروع التحول النقدي للدعم، بأن «الرغيف المدعم يكلف نحو 60 قرشاً، فيما زادت الكلفة بعد الحرب على أوكرانيا بنسبة 40 في المائة، بما يستدعي فتح حوار مجتمعي حول سياسة البيع التي تحمّل الموازنة العامة نحو 53 مليار جنيه سنوياً للبقاء على الرغيف المدعوم». لم تكن محاولة الوزير لرفع الدعم هي الأولى من نوعها، فقد قرر خفض وزن الرغيف من 110 غرامات إلى 90 غراماً، في شهر أغسطس/آب 2020، ليجبر المخابز على إنتاج 1450 رغيفاً من كل جوال (شوال) وزن 100 كيلوغرام، بدلاً من 1250 رغيفاً. وبرر الوزير تقليل الوزن بتوفير فائض القيمة من بيع الجوال للمخبز من 213 جنيها إلى 265 جنيها، لدفع قيمتها لأصحاب المخابز الذين يعانون من ارتفاع تكلفة التشغيل والوقود.

ويبلغ عدد المخابز البلدية، التي تعمل تحت إشراف كامل من الوزارة، نحو 30 ألف مخبز، تنتج ما بين 250 مليوناً إلى 270 مليون رغيف يومياً. وتوزع الإنتاج على 23 مليون بطاقة خبز مدعم، لصالح 72 مليون فرد. واستبق الوزير قرار خفض مخصصات التموين للمخابز، بالسماح للمخابز بإنتاج أية كميات من الدقيق، وبيعها للجمهور الحائز على بطاقة، بما يعني عدم ربط المواطن بمكان الإقامة أو العمل، ليصبح هو المسؤول عن إيجاد المكان الذي يناسبه للحصول على الخبز المدعوم. وشاركت بعض المخابز في الترويج لتلك التعليمات، حيث لجأت إلى تجميع البطاقات من المواطنين، للحصول على حصص أكبر من الدقيق يومياً، تتولى بدورها تسريبها إلى السوق الحرة، مقابل منح مستحقي الخبز مواد استهلاكية أخرى، بنفس قيمة الخبز المفترض حصولهم عليها.

وشكّل الوزير، نهاية مارس الماضي، لجنة عليا لتحديد سعر الخبز الحر وبيع جوال الدقيق الحكومي للمخابز، وتعلن اللجنة سعر رغيف الخبز بصفة دورية كل ثلاثة أشهر، وفقاً للأسعار والتكلفة لمستلزمات صناعة الخبز، من القمح والعمالة والمياه والكهرباء والمواد البترولية كالغاز والمازوت والسولار. وتضم اللجنة ممثلين عن وزارة التموين والشركة القابضة للصوامع والاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات وشركات المطاحن والغاز والكهرباء. وستتولى اللجنة، في حالة تحرير سعر الخبز، تحديد البيع بجميع المخابز، مع تحويل الدعم العيني إلى نقدي، أسوة بلجنة تسعير الطاقة التي تصدر قرارات دورية بأسعار البنزين والوقود. كما سمحت الوزارة للقطاع الخاص بزيادة أسعار بيع الخبز في السوق الحرة، وذلك في نحو 30 ألف مخبز خاص.

انخفاض وزن الرغيف المدعوم (فاضل داود/ Getty)

50%
هي نسبة رفع الأفران لسعر الرغيف غير المدعوم مع ارتفاع سعر طن دقيق القمح من 9 آلاف جنيه إلى 11700 جنيه (من 486 دولاراً إلى 632 دولاراً)، دفعة واحدة مطلع مارس/ آذار الماضي.

تقارير عربية

اسواق

أزمة الجوازات تهدد سفر ملايين البريطانيين

للحد ـ **كاتيا يوسف**

مع عودة السفر الدولي إلى مستويات ما قبل انتشار جائحة كورونا، ارتفع عدد المسافرين في غالبية الدول وضمنها بريطانيا، لكن نحو 4,5 ملايين مسافر بريطاني يواجهون خطر إلغاء الإجازات الصيفية خارج البلاد، بسبب التأخر في تجديد جوازاتهم. وأصبحت هذه المشكلة تؤرق البريطانيين، وسط تباطؤ السلطات في حل هذه الأزمة، بالتزامن مع اقتراب موسم السفر والعطلات الخارجية.

يقدر مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال البريطاني أن هناك احتمالا بنسبة 50 في المائة فقط لإجراء عملية تجديد جواز سفر «ناجحة وفي الوقت المناسب» للمسافرين بناءً على التقارير الحالية. ويضيف أنه حصل على بيانات تظهر أنّ أكثر من اثنين من كل خمسة يخططون لرحلة خارج البلاد في الأشهر الـ 12 المقبلة. وأعلنت دراسة

> من المتوقع أن يخسر البريطانيون أكثر من 1,3 مليار دولار

مركز الأبحاث منذ أيام، أن المصطافين البريطانيين الذين يكافحون للحصول على جوازات سفر للاستمتاع بإجازة بعيداً عن بريطانيا، من المتوقع أن يخسروا 1,1 مليار جنيه إسترليني (1,3 مليار دولار) بسبب الاضطرار إلى إلغاء عطلاتهم. ومن المتوقع أن تخسر العائلات حوالي 2400 جنيه إسترليني لكل منها، في حال فشلها في الحصول على وثائق سفر صالحة في الوقت المناسب.

في المقابل، ردت وزارة الداخلية بغضب، على الحسابات التي تشير إلى أن ملايين المصطافين قد يضطرون إلى إلغاء الرحلات هذا الصيف نتيجة التأخير في التعامل مع جوازات السفر. ونصح مكتب الجوازات، وهو وكالة تابعة لوزارة الداخلية، المسافرين بتقديم الطلبات قبل 10 أسابيع على الأقل من موعد السفر المخطط له. في ما يبدو، ما زالت غالبية الناس تعتقد أنّ فترة تجديد جوازات السفر وإصدارها ثابتة كما كانت عليه قبل الوباء، حيث كانت تأخذ عادة حوالي ثلاثة أسابيع من تاريخ تقديم الطلبات.

في هذا السياق، قالت الحكومة إنّ هناك زيادة غير مسبوقة في الطلبات بعد رفع قيود فيروس كورونا، لأن خمسة ملايين شخص أرجأوا تجديد جوازات سفرهم أثناء الوباء في عامي 2020 و2021. وبموجب قواعد السفر في الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، يجب أن تكون جوازات البريطانيين صالحة لثلاثة أشهر على الأقل، مما يهدّد بمزيد من الضغط على النظام. وبموجب قواعد منطقة شنغن، يجب أن يكون جواز السفر مجددا خلال أقل من 10 سنوات خلال يوم الدخول إلى أراضيها، وصالحًا لمدة ثلاثة أشهر على الأقل بعد اليوم الذي يخطط فيه الزائر للمغادرة. بيد أنّ قاعدة الثلاثة أشهر تنطبق على بعض الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل سويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين وأندورا وموناكو وسان مارينو ومدينة الفاتيكان.

وقال بوريس جونسون، رئيس الوزراء البريطاني، إنّ الجمهور يستحق خدمة جوازات سفر «أرخص وأسرع»، بعدما رفض استبعاد الخصخصة في حال الفشل في التعامل مع الطلبات المتراكمة. واشتكى المسافرون من أنّه حتى بعد الموافقة على تجديد جوازات سفرهم، إلا أنهم لم يستلموها منذ أشهر. وحظيت هذه القضية بتغطية صحافية كبيرة أخيراً، بعدما واجه الناس إلغاء عطلاتهم أو تبديل خطط السفر بسبب أوقات انتظار الجوازات. بالإضافة إلى ذلك، تحدّث الناس عن انتظارهم لما يزيد عن أسبوعين عند محاولتهم الاتصال بمكتب الجوازات وطلب مكالمات عاجلة. «لم أتمكن من السفر مع ابن خالتي إلى بودابست (هنغاريا) خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، للاحتفال بسهرة وداع العزوبية، بسبب هذا التأخير في تجديد جوازات السفر، ولم يكن لديّ أدنى فكرة عن الموضوع سوى حين هممت بإجراءات التجديد» يقول إدوارد (18 عاماً) في حديثه إلى «العربي الجديد». ويكمل أنه عندما حاول أن يجدد جوازه وفق «المسار السريع» لم يحصل على موعد قريب، وقيل له إن المواعيد محدودة بسبب الضغط الكبير على الخدمة. يضيف إدوارد أنّ أحد الأصدقاء المرافقين لابن خالته، اكتشف قبل يوم واحد فقط من موعد السفر أنّ صلاحية جوازه تنتهي في غضون شهرين، وأنّ جوازه يحتاج إلى ثلاثة أشهر للسفر إلى دولة في الاتحاد الأوروبي. لكنه توجّه إلى مطار لوتون مع الأصدقاء وهو في غاية التوتّر، كونه دفع تكاليف السفر والسكن. كانوا جميعهم يشعرون بالقلق ويخشون من عدم السماح لصديقهم بالسفر، لكنهم فوجئوا عندما سمح موظفو الأمن له بالمرور من دون الانتباه إلى صلاحية جواز السفر. وما إن صعدوا إلى الطائرة حتى ابتهلوا فرحاً، لكن قد لا يحالف الحظ غيره من المسافرين.

ويواجه البريطانيون الذين يتقدمون بطلب للحصول على جواز سفر جديد مشاكل مع تعطل الموقع، ومحاولات ملايين الناس تجديد جوازات سفرهم في الوقت ذاته. ويتوقع مكتب الجوازات تقديم 9,5 ملايين طلب جواز سفر بريطاني هذا العام، ففي مارس/آذار 2022 وحده تعامل المكتب مع أكثر من مليون طلب جديد لجوازات السفر، وهو أعلى معدّل على الإطلاق. ويوضح المكتب أنّ الغالبية العظمى من طلبات جوازات السفر تحتاج إلى ما يقارب عشرة أسابيع. مع ذلك، لا يمكن إصدار جواز سفر إلا بعد الانتهاء من جميع عمليات التحقق بشكل مرضٍ، وأنّ هذه العملية تستغرق وقتاً أطول إذا كانت تنقص الطلبات معلومات أو مستندات.

زيادة في عمليات تجديد الجوازات (كريستوفر فورلونغ/ Getty)

سورية

الغلاء يخفض استهلاك الدجاج

ريان محمد

تفتقد موائد السوريين يوماً بعد يوم أحد مكوناتها الرئيسية، وهو الفروج (الدجاج)، وذلك من جراء ارتفاعات الأسعار المتواترة في مقابل تراجع القدرة الشرائية وهبوط قيمة الأجور بسبب التضخم. إذ حلّقت أسعار الدجاج خلال الشهر الماضي بسبب غلاء الأعلاف وارتفاع تكاليف النقل وضعف العرض. تقف سيدة في الثلاثينيات من العمر تمسك بيد طفلها الذي لم يبلغ عامه الثامن بعد أمام محل بيع الدجاج. تسأل عن الأسعار وتحاول أن تقنع ابنها بأن ليس بقدرتها شراء الدجاج اليوم، لأنها لا تملك المال، وتعده بشراء دجاجة بداية الشهر المقبل عندما يتسلّم والده الراتب. تقول السيدة لـ«العربي الجديد»: «لا يمكنني شراء الدجاج، أسعاره ارتفعت كثيراً، أخيراً، وراتب زوجي لا يحتمل دفع مثل هذا المبلغ». وتضيف: «أصبحنا نظهو أغلب الوجبات من دون لحمة منذ أشهر طويلة، وقد أصبح الدجاج ملحاناً، لكون سعره أقل من اللحوم الحمراء، إلا أنه مع وصول كيلوغرام الدجاج إلى 12 ألف ليرة سورية على الأقل (سعر صرف الدولار الواحد نحو 3800 ليرة سورية)، تحولت حتى اللحوم البيضاء إلى سلعة صعبة المنال، إذ إن راتب زوجي لا يتجاوز 150 ألف ليرة، فيما الغلاء يسيطر على جميع المواد الغذائية في السوق».

من جانبه، يقول محمد العشي (47 عاماً)، صاحب محل بيع دجاج في دمشق، لـ«العربي الجديد» إن «الأسعار ترتفع بشكل شبه يومي، وخاصة خلال الأسابيع الأخيرة، وذريعة تجار الجملة ارتفاع أسعار الأعلاف والنقل الذي تضاعف تقريباً في ظل أزمة الوقود». ويلفت إلى أن «حجم المبيعات تراجع بوضوح خلال شهر رمضان، بالرغم من أن هذا الشهر كان سابقاً يعتبر موسم الاستهلاك، حيث ترتفع خلاله المبيعات، حتى حجم الأرباح تراجع في ظل ارتفاع الأسعار، فأصبحت أحاول وضع هامش ربح قليل، علّه يشجع الناس على الإقبال على الشراء». ويبين أن «الطلب اليوم يتركز على أرخص قطع الدجاج مثل الجوانح أو القوانص ورقاب الدجاج مع الراس، وهناك من يشتري ما أصبح يعرف بكباب الدجاج، وهي عبارة عن بقايا لحم الدجاج مع القوانص والعظم يطحن بشكل ناعم، وهناك يومياً الكثير من الأشخاص يسألوننا عمّا إن كان يتوافر لدينا القفص الصدري للدجاج أو أقدام الدجاج، التي كنا نرميها في ما سبق بالقمامة».

بدوره، يقول رئيس لجنة مربي الدواجن نزار سعد الدين، في حديث لصحيفة محلية، إن الطلب على الفروج والبيض انخفض بنسبة 15 في المائة خلال نهاية شهر رمضان قياساً للطلب في بداية الشهر، لافتاً إلى أن استهلاك الفروج من قبل المواطنين خلال شهر رمضان أقل بنسبة 40 في المائة مقارنة بالعام الماضي، وذلك نتيجة ضعف القوة الشرائية وارتفاع تكاليف النقل التي ازدادت بنسبة 50 في المائة، مشيراً إلى أن نسبة لا بأس بها من المواطنين يشترون الفروج «بالقطعة».

ويلفت إلى أن نسبة الذين يعملون بتربية الدواجن حالياً منخفضة جداً ولا تتجاوز 25 في المائة ممن كانوا يعملون في هذا القطاع في السابق، وبالرغم من خروج نسبة كبيرة من المربين عن الإنتاج، فإن معروض الفروج والبيض حالياً يغطي الطلب نتيجة ضعف القوة الشرائية وهبوط حجم الطلب المحلي.

وكان عضو مجلس الشعب التابع للنظام بسيم الناعمة، قد قال قبل بضعة أسابيع، بحسب تقارير إعلامية محلية، إن المواطنين سيُحرَمون قريباً الفروج، بسبب ما وصفه بتلاعب بعض المستوردين بالأسعار، وسط عدم تدخل من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. يُذكر أن برنامج الأغذية العالمي، في تقريره السنوي لعام 2021 الصادر أخيراً، أكد أن ثلاثة من كل خمسة سوريين يعانون من «انعدام الأمن الغذائي»، بعد الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية، وتدهور الاقتصاد في جميع أنحاء سورية.

تراجع في حجم مبيعات الدجاج (محمد ابازيد/ فرانس برس)

غذاء الأردن مستورد

قال رئيس غرفة تجارة العاصمة الأردنية عمّان، خليل الحاج توفيق، أمس السبت، إن 85 في المائة من احتياجات الأردن من الغذاء يُستورَد من الخارج. ويستورد الأردن غذاءً قيمته نحو 4 مليارات دولار سنوياً، يتوزع ما بين مواد أولية للصناعة وآخر جاهز للاستهلاك، ويضم قطاع المواد الغذائية 14 ألف شركة تتوزع بين المستوردين وتجار الجملة ومحلات التجزئة، نصفها في العاصمة عمّان. وقال الحاج توفيق في بيان إن 45 في المائة من دخل المواطنين ذوي الدخل المحدود والمتوسط يُصرَف على شراء الغذاء، لذلك هم الفئة الأكثر تضرراً من ارتفاع الأسعار، مؤكداً أن كل المؤشرات العالمية تدل على أن أسعار المواد والسلع الغذائية ستواصل صعودها، ما يتطلب التحوط وتدعيم المخزون الاستراتيجي للبلاد.

السودان

الأزمات تعصف بالمصانع

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

تعاني المصانع في السودان من تراجع كبير في الإنتاج في مقابل إغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة، ما خلق فجوة كبيرة في بنية الاقتصاد الوطني. وزادت المشكلة أخيراً مع تذبذب سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، ما دفع الكثير من المنشآت الصناعية إلى التوقف عن العمل. ويشير المحلل الاقتصادي إبراهيم محمود إلى العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة، وسط تجاهل مسار النمو الذي يجب أن يسلكه الاقتصاد عبر ربط الصناعة بقطاعي الزراعة والخدمات. ويلفت إلى الأزمات التي خنقت التنمية الاقتصادية في السودان لافتاً إلى غياب الإحصائيات الصناعية الموثقة منذ سنوات طويلة.

ويشير محمود إلى توقف العديد من المصانع عن العمل، بسبب الزيادات التي لحقت بسعر صرف الدولار المعتمد من قبل الشركات الصناعية لشراء مدخلات الإنتاج وقطع الغيار. كذا يلفت إلى مشكلات أثرت على القطاع أبرزها انقطاع التيار الكهربائي والمياه والتغيير في الفواتير من وقت إلى آخر، معتبراً أن كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مع ربط ذلك بصعود أجور العمالة التي ترتفع تلقائيا مع ازدياد تكلفة المعيشة.

ويقول محمود إن الثقل الأكبر للمصانع موجود في العاصمة الخرطوم، وذلك بسبب البنية التحتية، إلا أنها تبقى دون المستوى من ناحية توافر الكهرباء والمياه والطرق اللازمة لترحيل المنتجات. ويدعو إلى التركيز على الولايات لتحقيق قيمة مضافة للمنتجات وتقليل التكلفة، وهذا يتطلب وجود بنية تحتية قوية وحضورا أقوى لهيئة الإرشاد الصناعي لتنفيذ برامج التنمية.

ولكن الخبير الزراعي عبد الله إسحاق يقول إن التطور الصناعي يبدأ من القطاع الزراعي الذي يؤدي مع تراكم رأس المال والعمالة إلى تنمية القطاع الصناعي وبنفس الوتيرة يتطور القطاع الخدمي. ويشرح أن المصانع يمكنها أن تحقق الكفاية الوطنية من عدد من السلع بدلاً من استيرادها، ما يرفع النمو الاقتصادي بشكل عام، ويحسن الميزان التجاري ويرفد ميزان المدفوعات باحتياجاته من النقد الأجنبي. ويشير إلى أن أبرز التحديات التي تواجه الصناعة في السودان الهيكلة الاقتصادية وكذا التخطيط الذي يفضي إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ويعتبر الباحث الاقتصادي الدكتور هيثم محمد فتحي، أن القطاع الصناعي في السودان يواجه الكثير من المشاكل والمعوقات التي أدت إلى تدهوره، وغالبيتها تكمن في ضعف التمويل والضرائب والرسوم إضافة إلى مشكلة الطاقة وضعف البنية التحتية، وكذا ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية والتقنيات الصناعية. ويشرح أن الإغراق واختلال الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى عدم توافر الخامات وقطع الغيار وعدم توفر الأيدي العاملة الماهرة، تثقل القطاع الصناعي وتعيق نموه.

ويضيف أن نتائج المشاكل والمعوقات تتمثل بتوقف أغلب المصانع عن العمل، كما أن كثرة الضرائب والرسوم أدت إلى ارتفاع تكلفة التصنيع، شارحاً أن عدم استقرار التغذية الكهربائية وارتفاع الفواتير انعكسا ثغرات هبطت بالطاقة التشغيلية للمصانع. ويلفت إلى أن عدم حماية الدولة للمنتج الوطني للمنتجات المحلية، في وقت زادت فيه هجرة الأيدي العاملة وارتفاع نسبة دوران العمالة بين المصانع، وهذا أدى بدوره إلى تدهور الإنتاج وانخفاض جودته.

ويؤكد فتحي أن هناك إجراءات ضرورية يجب البدء بها، أهمها معرفة سبب توقف المصانع وسبب العزوف عن استخراج تصريحات جديدة وعدم رغبة المستثمرين في الاستثمار بالإنتاج.

أما الخبير الاقتصادي الدكتور الفاتح عثمان، فيقول إن الصناعة في السودان معظمها يعتمد على الاستيراد لأنها إما سلع تعبئة أو تعتمد على مواد مستوردة لأن سلاسل الإنتاج غير مترابطة.

ويشير إلى أن المنتجات الصناعية السودانية تعتبر قليلة مقارنة بالمستورة، بحيث تكاد تقتصر على «عصر الزيوت وتعبئة الكركدي». ويقول إن مستقبل الصناعة في السودان يعتمد بشكل كبير على السياسات الاقتصادية للحكومة والتي تعتبر إلى الآن غير مواتية لنهضة الصناعة، إلى جانب الدور السلبي الذي تلعبه أجهزة الحكومة الجبائية التي تحارب الإنتاج والصادرات وتشجع على الاستهلاك والاستيراد.

ويعتبر أن عجز الحكومة عن إصلاح الموانئ وتطوير النقل بالسكك الحديدية بالإضافة إلى أزمة الكهرباء، تعتبر من الأسباب الكافية لإزهاق روح الصناعة، مضيفاً أن البلاد تحتاج إلى تفكير نهضوي لتنمية القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة.

أخبار العرب

ارتفاع أسعار الأجبان في مصر

سجلت أسعار الألبان والجبن في مصر أعلى مستوى لها مع انتهاء إجازة عيد الفطر، إذ فوجئ مواطنون بقفزة كبيرة في جميع المتاجر الشهيرة للبيع بالتجزئة، على خلفية ارتفاع تكاليف النقل بفعل زيادة البنزين، وغلاء أسعار الأعلاف بوصفها المكون الرئيسي لتكلفة اللبن. وارتفع سعر الكيلو من الأجبان البيضاء 27,2 في المائة، والرومي 33,3 في المائة، والجبن الفلمنك 42,8 في المائة، والجبن الشيدر 33 في المائة. كما ارتفع سعر الكيلو من الجبن القريش والفيتا، وسجل الجبن المثلثات (8 قطع) ارتفاعاً بنسبة 38,8 في المائة والجبن الكيري (6 قطع) 52,9 في المائة.

نفط الكويت يتخطى 117 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,22 دولار، ليبلغ 117,14 دولاراً للبرميل في تداولات نهاية الأسبوع، مقابل 115,92 دولاراً للبرميل في تداولات الخميس، وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

ليبيا: موازنة حكومة باشاغا بلا إيرادات

غابت الإيرادات النفطية والسيادية عن مقترح موازنة الحكومة الليبية (غير المعترف بها) برئاسة فتحي باشاغا المعين من مجلس النواب وسط تساؤلات حول آلية تغطية الإنفاق العام خلال العام الحالي. وتقدر الموازنة بحوالي 94,83 مليار دينار ليبي، ما يعادل 19,75 مليار دولار. وتبدأ السنة المالية في ليبيا في أول يناير/ كانون الثاني وتنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام. وقال المحلل الاقتصادي عبد الناصر الكميشي لـ «العربي الجديد» إن حكومة باشاغا لا تمتلك الإيرادات النفطية أو غيرها وهي تمارس عملها من سرت فيما المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط خارج سيطرتها، معتبراً أن الموازنة شكلية حيث لا قدرة للحكومة في الوقت الحالي على اقتراض أموال من مصارف المنطقة الشرقية بسبب عدم وجود ملاءة مالية بعد صرف 55 مليار دينار للحكومة الموازية من دون تغطيتها حتى الآن. وتشهد ليبيا حالة انقسام سياسي، وسط رفض رئيس الحكومة السابق عبد الحميد الدبيبة تسليم السلطة إلا لحكومة تأتي عن طريق برلمان جديد منتخب.

أخبار العالم

نداء لكبح أزمة غذاء عالمية

دعا برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إلى إعادة فتح موانئ أوديسا بأوكرانيا، للمساعدة في كبح أزمة الغذاء العالمية. وقال ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، في بيان السبت: «في الوقت الحالي، صوامع الحبوب في أوكرانيا ممتلئة، بينما يتجه 44 مليون شخص حول العالم نحو المجاعة، ويتعين علينا فتح هذه الموانئ حتى يتمكن الطعام من الدخول والخروج من أوكرانيا».

وأضاف: «العالم يطلبها لأن مئات الملايين من الناس على مستوى العالم يعتمدون على هذه الإمدادات». وأشار إلى أنه قبل الحرب الروسية الأوكرانية، كان يتم تصدير معظم المواد الغذائية التي تنتجها أوكرانيا، والتي تكفي لإطعام 400 مليون شخص، عبر موانئ البلاد السبعة على البحر الأسود. وفي الأشهر الثمانية التي سبقت بدء الحرب، عبر ما يقرب من 51 مليون طن من الحبوب عبر الموانئ.

انسحاب «شل» من روسيا

أعلنت شركة «شل» النفطية العملاقة، أنها ستوقف عمليات محطات الوقود في روسيا، في إطار الجهود الرامية إلى انسحابها من البلاد، على خلفية الحرب في أوكرانيا. وأكدت الشركة التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، في بيان، أن المفاوضات جارية بشأن بيع شل، التي تمتلك شبكة بيع بالتجزئة ومصنع زيوت تشحيم في مدينة تورجوك التابعة لمقاطعة «تفير» شمالي العاصمة الروسية موسكو. وقالت الشركة في البيان إن «أولويتنا الرئيسية هي سلامة موظفينا وعملياتنا، والامتثال للقانون الروسي». وساعد الغزو الروسي لأوكرانيا على ارتفاع أسعار النفط والغاز، وتعد روسيا من أكبر مصدري النفط في العالم، إلا أن الدول الغربية تعهدت بخفض اعتمادها على مصادر الطاقة الروسية.